والتي كانت تتراوح في الماضي بين اللامبالاة والكراهية، فقد أصبحت تتسم الآن بالعداء المتأجج. فهؤلاء — أي اللبنانيون — يتهمونهم بأنهم سبب كل المصائب التي حلت بهم، ويروون قصصاً رهيبة حول معاملة الفلسطينيين لهم قبل الحرب. وليست لدى هؤلاء اللبنانيين أية رغبة أو استعداد للمساعدة ولو بشكل بسيط في إعادة ترميم المخيمات وتأهيل سكانها» (انظر نص التقرير في هآرتس، ١٧/٨/١٩٨٢).

ويذكر الياف في البند الثاني من تقريره أن هنالك ثلاث طرق للعمل أمام اسرائيل: أولاً، عدم التدخل وترك الامور تنتظم بنفسها دون بذل أي جهد، سواء كان ايجابياً أو سلبياً. وفي هذه الحالة سيعود عدد كبير من اللاجئين الى المخيمات، ويقومون بإصلاح ما يمكن اصلاحه، وسينشأ في المستقبل القريب مخيم جديد أسوأ وأكثر اكتظاظاً من سابقه. ثانياً، تدخل هيئات غير اسرائيلية، كالامم المتحدة أو الولايات المتحدة، ومساهمتها في إعادة ترميم المخيمات وبنائها بشكل مخطط. ثالثاً، تدخل مبرمج من قبل اسرائيل، حيث تعلن عن رغبتها في تنفيذ «مشروع اللاجئين الفلسطينيين» في لبنان، في المدة الزمنية التي ستبقى فيها في المنطقة. وأخيراً يوصي الياف باختيار الطريق الثالث، داعياً إلى إنشاء هيئة خاصة تقوم برضع خطة لترميم المخيمات، لان هنالك خطراً شديداً من إمكان العودة إلى الوضع السابق. «فعدم التدخل سيؤدي سريعاً الى العودة الى ذلك الوضع، حيث تتحول المخيمات الى أوكار للتذمر والعداء والاعمال السرية، وظهور الحركات السرية المسلحة، التي لا يمكن فرض أية رقابة عليها حتى في ظل حكومة لبنانية مستقرة». وإذا ما نجح مشروع اسرائيل في ترميمها، فانه «قد يطرح في المستقبل كنموذج لمشاريع مماثلة في أماكن أخرى، ويدفع ولو بشكل جزئي نحو ايجاد حلول طويلة الأمد للنزاع الاسرائيلي — العربي، الذي تشكل المشكلة الفلسطينية أساسه» (المصدر نفسه).

إلا أن اقتراح الياف هذا لم يلق آذاناً صاغية داخل الحكومة الاسرائيلية، التي فضلت اختيار الطريق الاول، أي عدم التدخل أبداً. وكما أعلن المقدم (احتياط) دوف يرميا، قائد وحدة المساعدات للسكان المدنيين في الجيش الاسرائيلي، فان التعليمات التي تلقاها كانت واضحة جداً، وتقضي بعدم التعامل مع الفلسطينيين، لان الاهتمام بوضعهم هو من مسؤولية هيئات دولية، وعلى رأسها الاونروا. «وأوضح لنا كذلك — والحديث ليرميا — أن حكومة لبنان تضع العراقيل أمام هذه الهيئات. [ولكن] لو أردنا تقديم المساعدة حقاً للفلسطينيين الذين بقوا دون سقف، لما احتجنا الى تصديق من الحكومة اللبنانية، إذ عندما قصفنا ودمرنا بيوتهم لم نطلب إذناً مسبقاً من هذه الحكومة» (في مقابلة معه في يديعوت أحرونوت، ٨/١٠/١٩٨٢).

والجدير بالذكر هنا أنه بعد بدء الحرب باسبوع تقريباً، قررت الحكومة الاسرائيلية تعيين وزير الاقتصاد يعقوب مريدور منسقاً للمساعدات الاسرائيلية الى سكان لبنان المتضررين نتيجة الحرب. وهكذا أصبح مريدور المسؤول الاسرائيلي الاول عن قضية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وسكانها. وأعلن منذ بداية عمله في هذا المجال، موقفه المبدئي تجاه القضية — وهو عملياً الموقف المعتمد لدى الحكومة بكامل أعضائها — بقوله، أنه يجب إزالة المخيمات بشكل كامل، وإعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين الذين سيبقون في المنطقة — بعد دفع أغلبيتهم الى الرحيل بشتى الوسائل — في مجمعات سكنية تقام في ضواحي المدن والقرى في جنوب لبنان (من مقابلة مع مريدور في ملحق دافار، ١٢/١١/١٩٨٢). وحاول مريدور دفع الاميركيين أولاً، ثم اللبنانيين، إلى تبني موقفه هذا. فاجتمع لهذا الخصوص مع المبعوث الاميركي جاك مكفرسون، الذي عينته الحكومة الاميركية مسؤولا عن تقديم المساعدات الى متضرري الحرب في لبنان، بعد وصوله الى اسرائيل في منتصف تموز (يوليو) الماضي، أي أيام الحصار الشديد على بيروت الغربية. وقدم اليه مريدور مشروعه حول إعادة تأهيل اللاجئين بقوله ان اسرائيل على استعداد للمشاركة في المشروع عبر تقديم الخبرة والتخطيط، وحتى مساعدة أية هيئة دولية تهتم بذلك، ودعاه الى التعاون في هذه المسألة بصفته رئيساً للهيئة الاميركية (I.E.D.). ويقول مريدور: «أوضحت